على مصطلح الحكماء دون المتأخرين فظهر ان ما ذهب اليه الحكماء راجح على ما ذهب
اليه المتأخرون نظرا الى الغرض من التقسيم يؤيد ما ذكرنا من بيان المراد
بقوله الحق قول فن لاحظ مقصود الفن قوله لكنه مشروط في وجوده الخ يعني
يتوقف وجوده في النفس وتحققه فيه على وجود امور اخر معه فيه من القسم
الاول من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية وهذا هو معنى ضم الى امور
متعددة لا اخذ معها واعتبار المجموع قسما واحدا قوله فان اردت تقسيم
على مذهب الامام اه اورد عليه ان الحكم عند الامام فعل من افعال النفس
لا ادراك لامور اربعة والادراك غيره منطبقا على مذهب الامام وايضا
يصدق القسم الاخير على المقسم وذلك مفسد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسما
من نفسه بعينه والجواب عن الاول انه اراد قدس سره انك ان اردت تقسيم
العلم تقسيما منطبقا على مذهب الامام في التصور والتصديق قلت العلم
اما ادراكا لامور اربعة في الواقع لا بزعمه لان الادراك الرابع الذي هو الحكم
فعل بزعمه لكنه ادراك في الواقع فما ظنه تصديقا يكون ادراكا لامور اربعة
في الواقع وان لم يكن بزعمه كذلك ومعنى انطباق التقسيم على مذهبه كون
التقسيم على وجه يكون مخرجا لما هو التصور والتصديق عنده وهو الادراك
لامور اربعة والادراك الذي هو غير ذلك في الواقع ونفس الامر وان لم
يظنه الامام كذلك وهذا التقسيم على هذا الوجه يكون منطبقا على مذهبه

فاعرف

فاعرف فانه دقيق جدا والجواب عن الثاني ان معنى التقسيم ان ما صدق
عليه العلم اما ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا لامور اربعة
واما ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون غيره ذلك الادراك المذكور وح
لا يصدق شيء من القسمين على المقسم وهو ظ ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المراد
بالغير المباين ومنهم من يتوهم ورود السؤال الثاني على التقسيم على مذهب الحكماء
ايضا فاجاب عنه بالجواب الذي ذكرنا ثانيا وانت خبير بان هذا التوهم في غاية
الضعف لان المقسم وان كان ادراكا لكنه ليس ادراكا للشيء لان ماهية العلم ليس
مرآة بملاحظة الشيء حتى يكون ادراكا له وانما الادراك للشيء هو ما صدق عليه العلم
والادراك لا نفس ماهيته ولو قال قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما
ادراكا لغيرها بدل قوله واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك الادراك المذكور
فاضاف الغير الى المدرك كما فعله في التقسيم على مذهب الحكيم لم يتوجه السؤال الثاني
عليه ايضا ولعله انما لم يفعل ذلك لئلا يتوهم ان القسم الاول التام ادراك شيء
مغاير لكل واحد من الامور الاربعة قوله ولا على مذهب الامام ايضا لم يبالغ في نفي
صحته على مذهب الامام كما بالغ فيه على مذهب الحكيم بقوله قطعا لانه يمكن تصحيح
على مذهبه بعناية وتكلف بان يحمل المعية المستفادة من قوله معه حكم على المعية
الزمانية الدائمة ويكون المعنى تصور يحصل معه حكم في الزمان معية دائمة و
هذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات الاربعة لان الحكم هو الجزء الاخير

Copyright © King Saud University